# الهويَّة الإسلامية للأندلسيين في مواجهة الاضطهاد الإسباني (١٤٩٢-١٦٠٩م)

م.د. ضمياء عبد الرزاق خضير(*)

## المقدمة

شَهِد القرن الخامس عشر الميلادي تطوراتٍ كبيرةً بين الدول المتنافسة على ساحل البحر المتوسِّط، فقد حقَّقت الدولة العثمانية التي تُعدُّ أكبر قوَّةٍ إسلاميَّة تُحارب القوى الأوربية نصرًا كبيرًا بفتح القسطنطينيَّة في سنة ١٤٥٣م، وأدَّى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصَّالح Cape of Good Hope في سنة ١٤٨٧م، إلى تحولٍ كبير في طرق التجارة بين الشرق والغرب، ولكن سقوط غرناطة (آخر المعاقل الإسلامية في شبه الجزيرة الأيبيرية Iberian Peninsula) في سنة ١٤٩٢م هو الحدث الأهم في ذلك القرن؛ لأنَّ الحكم الإسلامي للأندلس انتهى بسقوطها، وفقدت تلك الأرض هويتها الوطنية الإسلامية وهو ما سيتناوله هذا البحث.

وبعد سقوط غرناطة عانى المسلمون من شتَّى أنواع الاضطهاد والتمييز، ولاسيَّما بعد أنْ رفضوا التنصير القسري الذي فرضه التاج الإسباني عن طريق محاكم التفتيش Inquisition التي كانت وظيفتها الأساسية ملاحقة ومعاقبة ما كانت تسمِّيهم بـ "المارقين"، أي ممَّن هم على غير المذهب الكاثوليكي. وكان لمُسلمي الأندلس نصيبٌ وافرٌ من قرارات التعذيب والحرق التي أصدرتها هذهِ المحكمة، ولم يكتفِ التاج الإسباني بالاضطهاد الجَسَدي، بل منع استخدام اللغة العربية وأيِّ مظهر من مظاهر الثقافة العربية الإسلامية. فمثلاً كان لكلِّ مسلمٍ اسمان، عربيٌّ وقشتالي. هكذا كان حال المسلمين في الأندلس بعد السيطرة الإسبانية، وهذا ما سنُبينه في بحثنا المعنون "الهوية العربية لمُسلمي الأندلس في مواجهةِ الاضطهاد الإسباني (١٤٩٢-١٦٠٩م)".

(*) الجامعة المستنصرية / مركز الدراسات العربية والدولية.

قُسِّم البحث على أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة. تناول المبحث الأول السيطرة الإسبانية على الأندلس في سنة ١٤٩٢م، وما نتج عنها من طمسٍ للمَعالم الإسلامية في غرناطة. وعالج الثاني انتفاضة البُشرات الأولى (١٥٠١م) التي قام بها المسلمون ضدَّ الاضطهاد الإسباني. أمَّا الثالث، فقد سلَّط الضوء على أسباب هجرة المسلمين من الأندلس. وعالج الرابع انتفاضة البُشرات الثانية (الكبرى) في سنة ١٥٦٨م، والنتائج التي تمخَّضت عن فشلها، ولاسيَّما قرار الطَّرد في سنة ١٦٠٩م بحقِّ جميع المسلمين دون استثناء.

## السيطرة الإسبانية على الأندلس عام ١٤٩٢م

كانت الممالك الإسبانية تُعاني من الانقسامات والنزاعات فيما بينها، ومع ذلك تمكَّنت مملكتا قشتالة وأراغون من إعادة تشكيل الملكيَّة الموحَّدة للممالك الإسبانية باقتران ملك أراغوان فرديناند الكاثوليكي Ferdinand II (١٤٧٩-١٥١٦م) بملكة قشتالة إيزابيلا Isabella I (١٤٧٤-١٥٠٤م) في سنة ١٤٦٩م، وبذلك تحقَّقت الوحدة الإسبانية.

أصبحت إسبانيا بعد استكمال وحدتها من أقوى الدول الأوربية آنذاك، وكان لها الأثر الكبير على الوجود الإسلامي داخل إسبانيا وخارجها، ولاسيَّما أنَّ الملكين الكاثوليكيين عرفا كيف يُديران سياستهما خلال مدَّةِ حكمهما، فقد دخلت إسبانيا في صراعٍ عنيف وطويل مع الدولة العثمانية التي كانت أقوى قوة إسلامية في حوض البحر المتوسِّط Mediterranean Basin، فضلاً عن أنَّ إسبانيا كانت تتلقَّى الدعم من أوربا لكونها دولة كاثوليكية لاسيَّما من البابوية التي منحت الإمبراطور شارل الخامس Charles V (١٥٠٠-١٥٥٨م) لقب "حامي البابوية"، وهذا ما دفعها إلى محاربة المسلمين في الأندلس وطمس هويتهم الأندلسية الإسلامية[١].

انتهجت الحكومة الإسبانية سياسةً متشددة تجاه الممالك المُجاورة عامَّة، وتجاه المسلمين في مملكة الأندلس خاصَّة، إذ قام الملكان فرديناند وإيزابيلا بتقسيم الصلاحيات بينهما، ورأت الملكة أنَّ خير وسيلة لصرف أنظار السكَّان عن الفوضى والفساد المتفشِّي في المملكة إشغالهم بمُحاربة المسلمين في غرناطة التي كانت تحت حكم مولاي أبي الحسن[٢]، الذي صمَّم على مُحاربة الأطماع الإسبانية في غرناطة، وذلك حينما رفض دفع الإتاوة التي كان أسلافه يدفعونها لفرديناند، ومن هنا بدأت الصراعات بينه وبين الملكين الكاثوليكيين[٣].

وكان لدعم الكنيسة والجمعيات الدينيَّة المسيحية الإسبانية دورٌ كبيرٌ في تقدم القوات الإسبانية في الصراع الدائر بين غرناطة وإسبانيا، فقد سخَّرت لها الإمكانات البشرية والمالية ووضعتها تحت تصرُّف الملكين من أجل القضاء على المسلمين في الأندلس، واحتلال سواحل أفريقيا الشمالية التي كانت امتدادًا لميدان الصراع مع المسلمين في سلسلة حملاتٍ أطلق عليها الإسبان تسمية (حروب الاسترداد)[٤]، وقد شَمِلت هذهِ الحملات غرب البحر المتوسط، واتَّسمت بشدتها وغلبة طابع التعصب الديني أكثر من أيِّ عاملٍ آخر عليها[٥].

في تلك الأثناء كانت الفُرقة تمزِّق أوصال مملكة غرناطة، فقد حدث خلافٌ فيما بين مولاي أبي الحسن وابنه أبي عبد الله[٦]، وقد ساعد ذلك إسبانيا في تنفيذ مخطَّطها، فعَمِلت على إهانة مملكة غرناطة وأرغمتها على أنْ تكون تابعةً لملكة قشتالة بدفع الجزية، وحينما رفض مولاي أبو الحسن ذلك، قام فرديناند بمهاجمة أراضيها والاستيلاء على الحامة (قابس) الواقعة في الجنوب الغربي من غرناطة، في حين تمكَّنت قوات قشتالة من الزحف على مدينة لوشة شمال غرب الحامة ومُحاصرتها، إلَّا أنَّها لم تتمكَّن منها بسبب وجود حامية عسكرية[٧].

وبعد أنْ فشل أبو الحسن في مواجهة ابنه أبي عبد الله، استقر في مالقة وضواحيها، في حين استقلَّ الابن بحكم غرناطة وبدأ يخطِّط لمواجهة القوات الإسبانية، فقاد حملة تمكَّن على إثرها من الاستيلاء على مجموعةٍ من الحصون والقِلاع، وتمكَّن كذلك من إيقاع الهزيمة بالقوات الإسبانية في العديد من المعارك والحصول على غنائم كثيرة منها. ومع ذلك تمكَّنت القوات الإسبانية من هزيمتهِ أخيرًا عند حصن اللسانة في جنوب شرقيِّ قرطبة، إذ هزمت جيشه وأسرت الكثير من أفرادهِ، وكان أبو عبد الله من ضمن الأسرى، فتولَّى عمَّه مُحَمَّد بن سعد الزغل الحكم في غرناطة[٨].

استغلَّ الملكان الكاثوليكيان وجود حاكم غرناطة أبي عبد الله أسيرًا لديهما، ولتحقيق حلمهما بالاستيلاء على غرناطة اشترطا عليه مجموعةً من الشروط مقابل إطلاق سراحهِ[٩]، وكان الاتفاق أشبه بمُعاهدةٍ سرية، وبعد إطلاق سراحهِ عام ١٤٨٥م تجدَّد الخلاف بينه وبين والده، فاضطرَّ إلى الانسحاب إلى المرية واتخاذها قاعدةً له، ومنها شرع في مواجهة والدهِ، وفي تلك الأثناء استغلَّت القوات الإسبانية الخلافات بين الأب والابن، وبدأت بالزحف على حصون غرناطة وقواعدها وتمكَّنت من الاستيلاء على نحو (٣٠٠) حصن تمهيداً لإضعاف البلاد ومهاجمة ثغر مالقة[١٠].

بعد ذلك تنازل مولاي أبي الحسن عن حكم غرناطة لأخيه ابن زغل عام ١٤٨٥م، فتحول الصراع بين أبي عبد الله وعمِّه ابن زغل، وبعد أنْ أُنهك الطرفان توصَّلا بعد تدخل العلماء والفقهاء إلى حلٍّ يقضي بتقسيم حكم المملكة بينهما، قَبِل بموجبهِ الزغل القسمة ليتمكَّن من الاستمرار في مُحاربة القوات الإسبانية، إلَّا أنَّ تواطؤ أبي عبد الله معها أعاق تحركه، فتمكَّنت القوات الإسبانية من فرض سيطرتها على المرافئ الجنوبية بما فيها مرفأ مالقة، وبهذا تمكَّنت من عزل غرناطة عن الخارج[١١].

وبعد ذلك سارعت القوات الإسبانية لفرض سيطرتها على الحصون المُحيطة بغرناطة تمهيدًا لاحتلالها، وخلال معارك السيطرة على حصون غرناطة تمَّ أسر أبي عبد الله للمرة الثانية، فاضطرَّ إلى تسليم المدينة مقابل اتفاقٍ عُقد بحضور الملك والملكة وثمانية عشر أسقفاً في ٢٥/ تشرين الثاني/ ١٤٩١م[١٢]، وتضمَّن الاتفاق خمسًا وخمسين مادةً، وكانت أهم بنودهِ:

١. أنْ يحتفظ المسلمون بحريتهم وديانتهم وشرائعهم ومحاكمهم.

٢. أنْ يرأس المسلمين شخصٌ مسلمٌ، على أنْ يكون تابعًا للسلطات الإسبانية.

٣. أنْ يحتفظ المسلمون ببيوتهم وأملاكهم

وأراضيهم الزراعية.

٤. إعفاء أرقَّاء المسلمين من الرسوم.

٥. إعفاء المسلمين من الخدمة العسكرية.

٦. إعفاء المسلمين من القبالات[١٣] والضرائب العادية، باستثناء الضرائب التي فرضها عليهم ملوكهم السابقين من المسلمين.

٧. حرية المسلمين في السفر إلى شمال أفريقيا وعلى نفقة الملكين، على أنْ يكون ذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من المعاهدة، وبعدها يكون سفرهم على نفقتهم الخاصة[١٤].

بعد أنْ تمَّ الاتفاق على هذهِ الشروط بين الطرفين، سُلِّمت غرناطة إلى فرديناند وإيزابيلا في الثاني من كانون الثاني سنة ١٤٩٢م، ودخلها الملكان وهما يشعران بالنصر والظَّفَر بعد أنْ سُلِّمت لهم مفاتيح القصر والحصون، وفي الخامس من ذلك الشهر سُلِّمت غرناطة إليهما رسميًّا بحضور البابا ألكسندر السادس Pope Alexander VI (١٤٣١-١٥٠٣م) الذي منحهما لقب الملكين الكاثوليكيين[١٥]. وبتسليم غرناطة انتهى آخر معقل للمسلمين في إسبانيا[١٦].

بعد عقد المعاهدة، بقي المسلمون ملتزمين ببنودها، مع الاحتفاظ بديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم، إلَّا أنَّ ذلك كلِّه كان حبرًا على ورق، فبعد دخول الملكين إلى غرناطة بشكلٍ رسمي في الخامس من كانون الثاني ١٤٩٢م شرعا بنقض المعاهدة، وذلك حينما استوليا على أكبر مساجد المدينة وحوَّلاه إلى كنيسة، فضلاً عن أنَّهما أخذا يُظهران حماستهما لنشر المسيحية الكاثوليكية[١٧].

## انتفاضة البُشرات الأولى ١٥٠١م

لم يمر وقت طويل حتَّى أدخل الملكان محاكم التفتيش في غرناطة ضدَّ المسلمين واليهود، فضلاً عن أنَّ بعض الأساقفة قدموا مقترحًا إلى فرديناند وإيزابيلا بنقض المعاهدة التي عُقدت مع المسلمين، وإرغامهم على التعميد ليعتنقوا المسيحية الكاثوليكية، وبخلافهِ ستتعرض ممتلكاتهم للمُصادرة ويُهجَّرون إلى شمال أفريقيا، ولمَّا كان الملكان يؤمنان بأنَّ وحدة العقيدة هي الأساس الأول في توحيد إسبانيا وأنَّ احتفاظ المسلمين بدينهم يقوِّي أواصر الصِّلة بينهم وبين مُسلمي شمال أفريقيا، لذلك بدءا يخطِّطان لتنصير المسلمين أو تهجيرهم ضمانًا لوحدة إسبانيا[١٨].

ناقش الملكان مقترح الأساقفة في مجلسهما وبحضور أساقفة الكنائس عام ١٥٠١م، واقتنعا بضرورة نقض بعض بنود المعاهدة، ولاسيَّما وأنَّهما استنفذا جزءًا كبيرًا من موارد البلاد البشرية والمالية في الحرب ضدَّ مملكة غرناطة وظهرت حاجتهما للمال والرجال، فقاما بزيادة الضرائب المفروضة على المسلمين والتضييق عليهم لإرغامهم على مغادرة البلاد؛ إذ تمَّ عزلهم عن المجتمع الإسباني وفُرضت عليهم قوانين صارمة حددت أماكن تواجدهم، ممَّا زاد من نقمة المسلمين على الإسبان، وفي تلك الأثناء كان المسلمون يتمركزون في منطقة البُشرات[١٩] تحت حكم ملكهم أبي عبد الله، وقد بدأت شرارة الانتفاضة بعد أنْ اعتدى أحد الجنود الإسبان على ابنة مسلم عام ١٥٠٠م، فانتفضوا ضدَّ الظلم الإسباني، إلَّا أنَّ حاكم غرناطة الكونت دي تانديلا أرسل حملةً للقضاء على الانتفاضة[٢٠].

واجه المسلمون القوات الإسبانية بشجاعةٍ

كبيرة، وأرسلوا رسائل استغاثة إلى السلطان المملوكي قانصوه الغوري (١٥٠١-١٥١٦م)، الذي استفزَّه ما كان يحدث للمسلمين هناك، فأخذ يُرغم مسيحيي الدولة المملوكية على اعتناق الإسلام، ممَّا خفَّف وطأة الحملة على ثوار البُشرات، وفي تلك الأثناء أرادا كل من فرديناند وإيزابيلا تخفيف شدَّة حنق المسلمون عليهم، فبعثوا برسالةٍ إلى قائد الانتفاضة علي درويش[٢١] جاء فيها: "من فرديناند وإيزابيلا إلى سيادة علي درويش كبير قضاة المسلمين في الشرقية والغربية، والى السادة القضاة والحكَّام والشيوخ والمسلمين أتباعنا في مدن وقرى الشرقية والغربية من أبرشية مالقة وجبال الرندة، السلام والصَّفح على كلِّ واحدٍ منكم. اعلموا أنَّه لا صحَّة لِمَا قاله البعض منكم من أننا نريد إجباركم على الردَّة وتحويلكم إلى مسيحيين بالقوَّة، ونتعهَّد في رسالتنا هذهِ بألَّا نسمح بأنْ يرتدَّ أحد المسلمين إلى المسيحية بالقوة"[٢٢].

ولكن على الرغم من هذهِ الرسالة الملكية إلَّا أنَّ الانتفاضة استمرَّت، ممَّا أجبر الملك فرديناند إلى الخروج بجيشٍ كبير تمكَّن من الاستيلاء على قرية لانجرون أهم معقلٍ للثوار، واستمرَّ قادة الحملة بالاستيلاء على معاقل الثوار الواحد تلو الآخر، وعاملوهم معاملةً سيئة جدًّا، مما حدا بالمعاقل الأخرى إلى الاستسلام لئلَّا يحدث لهم ما حدث لإخوانهم، وعلى الرغم من استسلامهم فرض الملك فرديناند عليهم أنْ يسلِّموا أسلحتهم ومعاقلهم الحصينة ودفع ضريبة الفرضة، أي تحمُّل نفقات الحرب التي دارت بين الطرفين، وكذلك مُصادرة أموال أوقاف المساجد لمصلحة الكنائس، وفُرضت على المسلمين الضرائب المفروضة على القشتاليين والتي كانوا معفوين منها بموجب معاهدة غرناطة لسنة ١٤٩١م، لذلك بعد أنْ تمكَّنت القوات الإسبانية من القضاء على الانتفاضة لم يتسلَّم المسلمون الحقوق التي ضمنتها معاهدة غرناطة وخُيِّروا بين التنصير أو النفي، ونظرًا للضريبة الباهظة المفروضة للخروج من إسبانيا، كان التنصير الخيار الوحيد أمامهم؛ لذلك بعد عقدٍ واحد فقط من سقوط إمارة غرناطة، اعتنق جميع سكَّان غرناطة الدين المسيحي ظاهريًّا، وأصبحوا يُلقبون بـ "المسيح الجُدد" أو "المورسكيون"[٢٣].

بعد ذلك أدرك الملك فرديناند أنَّ استخدام القوة من شأنهِ أنْ يزيد الثورات ضدَّ حكمهِ، فرأى أنَّ من الضروري أنْ يوقف إراقة الدماء، فسمح لِمَن رفضوا التعميد والعيش بين المسيحيين بالانتقال إلى شمال أفريقيا، وأمدَّهم بالسفن التي تقلُّهم إلى هناك مقابل عشرين دوكةً عن كلِّ أسرة، ولكن لم يغادر سوى عدد قليل فقط، أمَّا الذين رفضوا السفر فقد أعلنوا عن موافقتهم على التعميد واعتناق المسيحية الكاثوليكية، وبعد وقت لم يبقَ في مملكة غرناطة مسلمٌ واحدٌ لم يتلقَّ المعمودية، وقد أُطلق على أبناء المتنصِّرين من المسلمين القدماء اسم الموريسكيين[٢٤].

## أسباب هجرة المسلمين من الأقاليم الإسبانية إلى شمال أفريقيا

أسهمت عدَّة عوامل في عملية الهجرة الأندلسية إلى المغرب وانتزاع الهوية الإسلامية من شبه الجزيرة الأيبيرية بعد الاحتلال الإسباني لغرناطة عام ١٤٩٢م، وقد ارتبطت هذهِ الهجرة بعدَّة عوامل، منها:

**أولاً: العامل السياسي**

التزم الإسبان في السنوات الأولى من سيطرتهم على غرناطة ببنود الاتفاق الذي عُقد عند تسليم غرناطة، إذ كانوا يحترمون الدين الإسلامي ويسمحون بمُمارسة الفرائض الدينيَّة، فضلاً عن احترامهم عادات المسلمين وتقاليدهم، ولم يُسمح لأحد بإيذائهم، ولاسيَّما بعد أنْ أقرَّ الملكان أنْ يكون للعرب والمسلمين الحرية التامَّة في العمل بأراضيهم وفي التنقل بأراضي المملكة وأنْ تُصان مساجدهم، وأنْ يُسمح لِمَن يرغب بالرحيل ببيع ما يملك والسفر حيث شاء[٢٥]. لكي يُبرهن الملك فرديناند على حُسن نيَّتِهِ، قام باستقبال المسلمين الذين طردهم ملك البرتغال مانويل الأول Manuel I (١٤٩٥-١٥٢١م) بعد رفضهم التعميد القسري، فأصدر الملك فرديناند مرسومًا في العشرين من نيسان سنة ١٤٩٨م، سمح لهم بدخول الأندلس ومعهم أموالهم وخيَّرهم بين الاستقرار أو الرحيل إلى بلدٍ آخر[٢٦]. ولكن بعد مرور ثلاث سنوات بعد الاتفاق تعرَّض المسلمون إلى أشدِّ أنواع الاضطهاد، فاضطروا إلى الاستغاثة بالدولة العثمانية، وذلك حينما بعثوا رسائل إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م) تصف حالتهم والاضطهاد الذي يتعرَّضون له على يدِ الإسبان، بعد هذهِ المُراسلات أرسلت الحكومة العثمانية في عام ١٥٦٨م أربعمائة رجل لمساعدة الثوار المسلمين في الأندلس في انتفاضة البُشرات التي ستتكلَّم عنها في المحور الرابع. وفي عام ١٥٧٠م أرسلت مساعدةً أخرى تمثَّلت بنحو أربعة آلاف تركي، إلَّا أنَّ الحكومة الإسبانية نصبت لهم كمينًا وكشفت أمرهم[٢٧]. ولكن على الرغم من ذلك ظلَّت هذهِ المساعدات غير كافية؛ وذلك لأنَّ العثمانيين كانوا في هذهِ المرحلة منشغلين بحملتَي أستراخان (١٥٦٩م) وفتح قبرص (١٥٧٠-١٥٧١م)، وقد انتهت الحملة الثانية بهزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانتو Battle of Lepanto في السابع من تشرين الأول ١٥٧١م، أمام أسطول التحالف المسيحي بقيادة إسبانيا؛ وهذا ما دفع الدولة العثمانية إلى الدخول في مباحثاتٍ مع الحكومة الإسبانية تُوِّجت بعقد هدنةٍ بين الطرفين بعد ثمانِ سنوات (١٥٨٠م)، وبالتالي تخلَّت عن مُساندتها لمُسلمي الأندلس[٢٨].

**ثانيًا: العامل الاقتصادي**

اتَّسمت سياسة الملكين الكاثوليكيين بالليونة في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط غرناطة، والتي كان من نتائجها أنْ اطمأنَّ المسلمون الذين رغبوا في البقاء وعدم الهجرة، واستمروا في ممارسة أعمالهم وحِرفهم، ولاسيَّما أنَّ الملك فرديناند أعفاهم من الضرائب، ممَّا شجَّعهم على شراء الأراضي الزراعيَّة من المسلمين الذين أُرغموا على الهجرة ورفضوا اعتناق الكاثوليكية، ولكن تلك السياسية ما لبثت أنْ تغيَّرت حينما أصدر الملك فرديناند مجموعة مراسيم تحدُّ من حريَّة المسلمين، وتفرض عليهم ضرائب وغراماتٍ ماليةً، ففي سنة ١٥٧١م فرضت عليهم محاكم التفتيش غراماتٍ ماليَّة كبيرةً، وهددت بمُصادرة أراضي كلَّ مَن يمتنع عن دفع الغرامة[٢٩]. واستمرَّت الحكومة الإسبانية بسياسة فرض الضرائب والغرامات على المسلمين لغرض استنزاف ثرواتهم، وما كان على المسلمين إلَّا الرضوخ لهذا الكمِّ من

الضرائب من أجل المُحافظة على هويتهم؛ لأنَّ معظم الغرامات التي كان الإسبان يُطالبون بها كانت تؤدَّى مقابل إلغاء فرائض إسلامية معينة، فالمسلمون وحدهم من كان يُفرض عليهم نظام ضريبي يُطلق عليه اسم "نظام الفرضة" الذي كان يتكوَّن من أربعة أقسام، الثلاثة الأولى تُسمَّى الفرضة الكبرى وتتضمَّن ضريبة عادية مقدارها (٢١) ألف دوكة، أمَّا الرابعة فكانت ضريبةً كبيرةً قدرها خمسة عشر ألف دوكة تُخصَّص لنفقات القصر الملكي[٣٠].

ولم تكتفِ الحكومة الإسبانية بمُصادرة ممتلكات المسلمين وإجبارهم على دفع الغرامات الماليَّة للخزينة الملكيَّة، بل أصبحت تُطالب بطردهم من البلاد من أجل الحصول على مزيدٍ من الأموال، ولمَّا كانت الخزينة الإسبانية في عجزٍ دائم، تذرَّعت بحجَّة الطَّرد بدعوى أنَّ هذا القرار كفيلٌ بإنقاذها من الأزمة المالية، وهو الذي سيُمكِّنها من تسديد ديونها التي كانت تتعاظم باستمرار[٣١]. ولا شكَّ في أنَّ المبالغ التي حصل عليها التاج الإسباني من أملاك المنفيين كانت كبيرةً جدًّا، فقد ذكر في تقرير المجلس المالي لسنة ١٦١٠م أنَّ معظم أملاك العرب والمسلمين في أوكانا ومدريد بيعت وبلغ ما أحرزته ماليَّة الدولة من ذلك البيع مئتي ألف دوكة[٣٢].

لم تحقِّق هذهِ السياسة النتائج المرجوَّة منها، بل زادت من الأزمة الماليَّة، فقد أسفر الطَّرد عن نتائج في مختلف الميادين والمستويات، فانحطَّت الزراعة وخربت الضياع الكبيرة بهجرة الأيدي الماهرة من المسلمين، وكسدت التجارة، وركدت الصناعة، فتناقص عدد السكَّان وتراجع عِمران المدن، وتضاءلت موارد الخزينة الإسبانية، وعمَّ الفقر والخراب مئات المناطق، وقد حدث ذلك كلَّه بسبب تعصُّب السياسة الإسبانية وإصرارها على ملاحقة الفلَّاحين والتجَّار والصُنَّاع المسلمين بأيِّ وسيلةٍ، حتَّى لا يبقى أمامهم سوى خيار واحد، التنصير أو الطَّرد[٣٣].

### ثالثًا: العامل الديني

قبل السيطرة الإسبانية على مملكة غرناطة كان المسلم والنصراني متعايشين بسلام، وكان كلٌّ منهما سيدًا في أرضهِ، ولكن منذ دخول الملكين الكاثوليكيين تغير هذا الوضع، وأصبح يُنظر إلى المسلم على أنَّه مواطنٌ من الدرجة الثانية، وإنْ كان لا يزال يتمتَّع من الناحية القانونية بحقوق المواطنة السابقة نفسها، ولكن بعد أنْ فرضت القوَّات الإسبانية سيطرتها على غرناطة أصبح وضع المسلمين يزداد سوءًا يومًا بعد يوم، حتَّى وصل الحال بالتاج الإسباني إلى التخلص من المسلمين نهائيًّا[٣٤].

تسبَّب تعصُّب التاج الإسباني للمذهب الكاثوليكي والنزعة الصليبية للكنيسة الرومانية ورغبتها في نشر المسيحية باضطهاد المسلمين وتنصيرهم قسرًا، وزادت الكنيسة من تعصبها، فأعفت الإسبان من المشاركة في الحملات الصليبية وعدَّت حربهم مع مسلمي الأندلس حروبًا صليبية[٣٥].

استمرَّت ضغوط الكنيسة ورجال الدين على إرغام المسلمين على التنصير والتخلِّي عن الدين الإسلامي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت إسبانيا في بداية الأمر على سياسة الترغيب التي تمثَّلت بالهبات والمِنَح، ففي الثلاثين من حزيران سنة ١٥٠٠م، أصدر الملكان مرسومين أعفيا فيه المناطق

التي وافقت على التنصُّر من جميع التعهدات التي فُرضت عليهم لمصلحة العرش، وأعادت إليهم جميع أراضيهم وأملاكهم، فضلاً عن أنَّها ألغت ضريبة الرأس عنهم لمدَّة ستِّ سنوات[٣٦].

وعلى الرغم من جميع هذهِ التسهيلات واجه التاج الإسباني صعوبةً في عملية إدماج جميع المسلمين وتنصيرهم، إذ رفض الكثير منهم التنصُّر، وهو ما دفع الملكين إلى تفويض أمر المسلمين الرافضين لسياسة التنصير إلى محاكم التفتيش، والتي قامت بدورها باستخدام أساليب التعذيب الجسدي الذي تعرَّض له أولئك المسلمون، فضلاً عن الإجراءات الأخرى، مثل تحويل المساجد إلى كنائس، وإحراق مجموعة من المخطوطات الدينية، وتشكيل إرساليات ومدارس لتعليم أبناء المسلمين مبادئ الدين المسيحي، فضلاً عن قيام عددٍ من الكُتَّاب الإسبان بتأليف كتب تطعن في الدين الإسلامي[٣٧]، وعلى الرغم من جميع تلك الإجراءات والاضطهاد، بقي مسلمو إسبانيا محافظين على هويتهم الإسلامية.

## رابعًا: العامل الاجتماعي

كان الواقع الاجتماعي الذي عاشه مسلمو الأندلس عاملاً مهمًّا في اتِّخاذهم قرار الهجرة إلى خارج إسبانيا، فلم تحفظ المعاهدات والاتفاقات التي عُقدت فيما بينهم وبين التاج الإسباني بعد سقوط غرناطة حريتهم الدينيَّة وتقاليدهم الإسلاميَّة، ففي عام ١٥٠٨م صدر أمرٌ ملكيٌّ منع جميع الأندلسيين من أصلٍ عربيٍّ من ارتداء اللباس التقليدي، بل وحتَّى ترتيب مأكولاتهم وأثاث بيوتهم على طريقة آبائهم[٣٨].

ولم يكتفِ التاج الإسباني ودواوين محاكم التفتيش عند هذا الحد، ففي سنة ١٥١٣م صدرت أوامر ملكية مُنعت بموجبها الحقوق المدنية للمسلمين، وفُرضت عليهم الإقامة الجبرية في جميع أنحاء شبه الجزيرة الأيبيرية وعدم التجوال في البلاد، وزاد الأمر سوءًا حينما فُرض عليهم العيش في أماكن وأحياء خاصة بهم، مثلما كان حال اليهود في العصور الوسطى. وقد أُطلق على الأماكن التي خُصِّصت للمسلمين اسم أحياء الموريسكيين[٣٩].

وتمادت التجاوزات الإسبانية في ملاحقة ما تبقَّى من المسلمين حينما أصدر الملك فيليب الثاني (١٥٥٦-١٥٩٨م)، مجموعةً من الشروط ضدَّ أربعمئة مسلم مقابل السماح لهم بالاستقرار في إسبانيا، وقد نصَّت هذهِ الشروط على ما يلي:

١- التخلِّي عن ملابسهم التقليدية وارتداء ملابس تشبه ملابس القشتاليين.
٢- تعلُّم اللغة القشتالية خلال ثلاث سنوات، ولا يحقّ لِمن لا يتعلَّمها الاختلاط بالمجتمع.
٣- التخلِّي عن أسمائهم العربية واستبدالها بأسماءٍ مسيحية.
٤- الاحتفال بمناسبات الزواج بالطريقة القشتالية[٤٠].

واجهت هذهِ السياسة معارضةً شديدةً حتَّى من بعض النبلاء الإسبان، إلَّا أنَّ موقفهم هذا لم يلقَ صدىً لدى التاج الإسباني، فقد استمرَّ المسلمون يمارسون تقاليدهم سرًّا، ولاسيَّما بعد أنْ بدأوا يتعرضون لشتَّى صنوف الشتائم والسِباب، ولكن على الرغم من هذا الاضطهاد بحقِّ المسلمين، لم ينجح التاج الإسباني في دمج العرب والمسلمين بالمسيحيين الإسبان لتحقيق وحدة إسبانيا القومية[٤١].

## انتفاضة البُشرات الثانية ومرسوم عام ١٦٠٩م

لم تنفع محاولات الحكومة الإسبانية لدمج مُسلمي الأندلس بالمجتمع المسيحي، فقد ظلَّ مسلمو شبه الجزيرة الأيبيرية يناضلون من أجل حريتهم، وكانت آخر انتفاضة قاموا بها سنة ١٥٦٨م، والتي أُطلق عليها اسم انتفاضة البُشرات أو الانتفاضة الكبرى، وكانت أخطر من سابقاتها(٤٢)؛ لأنَّها تزامنت مع انتفاضة الأراضي المنخفضة (١٥٦٨-١٦٤٨م) ضدَّ التاج الإسباني؛ بسبب التعصُّب الديني ومحاكم التفتيش في تلك الأقاليم(٤٣).

لم يكتفِ الملك فيليب الثاني بالقرارات المُجحفة التي أصدرها ضدَّ المسلمين، بل أكمل قراراته السابقة بقرارٍ يمنع المسلمين من ممارسة تجارة العبيد السود، بدعوى أنَّ هذهِ التجارة تُسهم في تزايد عدد المسلمين، وأنَّ أولئك العبيد يمكن أنْ يعتنقوا الإسلام بتأثيرٍ من تجارهم المسلمين، ولم تقف القرارات عند هذا الحدِّ، فقد أصدر الملك فيليب الثاني في الرابع عشر من أيار ١٥٦٣م براءةً ملكيةً يُلزم فيها المسلمين بتقديم أسلحتهم ورُخص استعمالها(٤٤). وقد سبَّب هذا القرار توترًا كبيرًا بين المسلمين والتاج الإسباني، وهنا بدأت بوادر الانتفاضة تلوح في الأُفق، فقد أخذ المسلمون يتحصَّنون في الجبال وفي منطقة البُشرات ورندة الجبلية، وفي ليلة عيد الميلاد سنة ١٥٦٨م اجتمعت مجموعةٌ من المسلمين المنفيين، وتبرؤوا من المسيحية، وبايعوا ابن أمية قائدًا لهم ووارثًا لعرش الدولة الأموية في الأندلس، وبدأ العصيان المُسلَّح على شكلِ حرب عصاباتٍ بدعم عسكريٍّ وماليٍّ من الجزائر، إلَّا أنَّ ابن أميَّة أُغتيل في سنة ١٥٦٩م وخلفه مُحَمَّد بن عبو(٤٥).

أرسل فيليب الثاني قواتٍ عسكريةً كبيرةً من الإسبان والإيطاليين لقمع الانتفاضة، وعلى الرغم من أنَّ عدد الثوار زاد باضطرادٍ من أربعة آلاف مقاتل في سنة ١٥٦٩م إلى (٢٥٥) ألف مقاتل في السنة التالية، بينهم مقاتلون من البربر والأتراك، وعلى الرغم من بعض الانتصارات التي حققوها، إلَّا أنَّهم سُرعان ما خسروا ما كسبوه وقُتل قائدهم ابن عبو بيدِ بعض أتباعهِ، في مؤامرةٍ دبَّرها الإسبان في أحد كهوف البُشرات في الثالث عشر من آذار سنة ١٥٧١م، لتنتهي بذلك الانتفاضة(٤٦).

وبعد نجاح الإسبان في قمع الانتفاضة، نُقل معظم سكَّان البُشرات إلى قشتالة وغرب الأندلس، وأُخليت نحو (٢٧٠) قريةً من سكَّانها المسلمين، ووُطِّن في بعضها مسيحيون من شمال إسبانيا، بينما تُرك البعض الآخر خاليًا من سكَّانهِ الأصليين، وأمر الملك فيليب الثاني بتشتيت شمل (٨٠) ألفًا من مُسلمي غرناطة في أنحاءٍ متفرقة من مملكتهِ لتفتيت وحدة المجتمع الإسلامي وتسهيل دمجهِ في المجتمع المسيحي(٤٧).

وقد أصبحت مسألة الاندماج بين المسلمين والمسيحيين صراعًا بين حضارتين، وأخذت القضية تؤثر في السياسة الإسبانية، ولاسيَّما أنَّ القوات الإسبانية كانت تقاتل على أكثر من جبهة، فضلاً عن ذلك كان خطر المسلمين يزداد بسبب علاقتهم مع الدولة العثمانية، العدو الأول

والأخطر على التاج الإسباني، وكان رفضهم التنصير يهدد إسبانيا؛ لذلك نادى كثيرٌ من الساسة الإسبان بحلٍّ جذريٍّ للمشكلة التي أرَّقت التاج الإسباني ردحًا من الزمن، وعلى هذا الأساس أصدر ملك إسبانيا فيليب الثالث (١٥٩٨-١٦٢١م) في التاسع من نيسان ١٦٠٩م قرارًا نهائيًّا بطرد جميع المسلمين من شبه الجزيرة الأيبيرية. وكانت بداية الطَّرد من بلنسية لأنَّها كانت من أخطر أماكن الوجود الإسلامي، إذ كان المسلمون يمثلون فيها ما نسبته ٤٠٪ من مجموع السكَّان، وبعد ذلك استمرت القوات الإسبانية بتهجير البقية الموجودة في كلٍّ من أراغون وكتالونيا والأندلس وقشتالة، وفي أثناء عملية التهجير قام الإسبان بعملياتٍ واسعة لنهب ممتلكات المسلمين، وتفرَّق المسلمون المهاجرون في مناطق مختلفة من شمال أفريقيا، مثل تونس ومصر والجزائر والمغرب، واتَّجهت مجموعةٌ منهم إلى الدولة العثمانية وفرنسا وحتَّى العالم الجديد (أمريكا)، وبقيت مجموعةٌ منهم في إسبانيا بأمرٍ من الملك لخدمة الاقتصاد الإسباني، بعد أنْ قدَّم نبلاء إسبان طلبًا بتعطيل خروج المسلمين من المملكة خوفًا من ضياع المهارات وإهمال الزراعة[٤٨].

## الخاتمة

لم تكن خسارة العالم الإسلامي مملكةَ غرناطة على يدِ قوَّات التاج الإسباني بالأمر البسيط والهيِّن؛ لأنَّها كانت تمثل حاضرةً من حواضر العالم الإسلامي في شبة الجزيرة الأيبيرية، وأنَّ ضياعها يُعدُّ ضياعًا للهويَّة الإسلاميَّة في بلاد الأندلس التي كان الوجود الإسلامي فيها يمثل عزيمة وقوة الدولة العربيَّة الإسلاميَّة، التي تمكَّنت من تأسيس مملكة خارج حدود البلاد العربية، وعند انتهاء هذا الوجود بعد هزيمة المسلمين في موقعة العِقاب (١٦/ تموز/ ١٢١٢م) لم يبقَ من المدن الإسلاميَّة سوى ولايتي غرناطة وبلنسية، ولكن اتَّحاد التاج الإسباني والتعصُّب الديني لملوك إسبانيا حالا دون بقاء المسلمين في هذهِ المملكة.

تشتَّت المسلمون بعد قرار طردهم من وطنهم إلى المناطق الساحلية في شمال أفريقيا، ولاسيَّما في المغرب التي شيَّدوا فيها المدن ومنها تطوان، وقد حرَّك سوء المعاملة الإسبانية تجاه المسلمين مشاعر العداء لدى سكَّان المغرب وغيرتهم تجاه إخوانهم في الدين، لذلك ظلَّت مملكة المغرب في عداءٍ شبه دائم مع الإسبان.

ولكن على الرغم من الآلام والمصاعب التي عانى منها المسلمون بعد طردهم من إسبانيا، إلَّا أنَّ طردهم منها كان ذا أبعادٍ خطيرة جدًّا على اقتصاد إسبانيا، فقد وجدت نفسها مجرَّدةً من سكَّانها المنتجين والدافعين للضرائب، وتجلَّى ذلك في المجاعة التي حلَّت في السنة التالية لمرسوم الطَّرد، وأرغمت الملك فليب الثالث على تعيين منح غذائية، فضلاً عن أنَّ الحقد الذي أخذ يعتمل في قلوب المسلمين بعد طردهم من إسبانيا دفع بعضهم إلى العمل في القرصنة، فأخذوا يُغيرون على سواحل إسبانيا بهدف الانتقام من مضطهِديهم وقتل كلِّ مَن يقع تحت أيديهم.

## الهوامش

(١) برهان، صفاء عبد الله، «**صورة الأندلسيين الموريسكيين تحت الاحتلال الإسباني ١٤٩٢-١٦١٤م**»، مجلّة الدراسات الإسلامية، ع٤٥، ٢٠٠٥م، ص١١٣.

(٢) مولاي أبو الحسن: (؟-١٤٨٥م): وهو علي بن سعد بن علي بن يوسف المستغني بالله من بني نصر أو بني الأحمر، حكم مملكة غرناطة مرتين، الأولى من(١٤٦٤-١٤٨٢م)، والمرة الثانية من (١٤٨٣-١٤٨٥م). كان من الملوك الأقوياء الذين عُرف عنهم الشدَّة والغلظة، فعندما تسلَّم مقاليد الحكم لغرناطة عام ١٤٦٤م امتنع عن دفع الجزية للملك قشتالة، وهذا ما أثار غضب القشتاليين، بل إنَّ عمله هذا كان بدايةً لشرارة الحروب التي خاضها ضدَّ التسلُّط الإسباني. للمزيد يُنظر: حتاملة، محمد عبدة، **الأندلس: التاريخ والحضارة والمحنة**، (عمَّان، ٢٠٠٠م)، ص٦٥.

(٣) السرجاني، راغب، **قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط**، (القاهرة، ٢٠١١م)، ص٣٥.

(٤) حروب الاسترداد (Reconquesta): استُخدم هذا المصطلح بشكلٍ واسع في تاريخ إسبانيا والأندلس للإشارة إلى الفترة التي تمتد ما بين سنة ٧١٨م تاريخ ثورة بيلايو الذي قادها النبيل الإسباني بيلايو، وسنة ١٤٩٢م تاريخ سقوط مملكة غرناطة. وتمتاز هذهِ الفترة بتواجد ممالك مسيحية وإسلامية على شبه الجزيرة الأيبيرية. للمزيد يُنظر: حسين، وائل علي، "**محاكم التفتيش والمسئولية الغربية**"، مجلّة الراية، ع١٨٦، بيروت، ١٩٨٢م، ص٥٤.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) أبو عبد الله مُحَمَّد الثاني عشر (١٤٦٠-١٥٢٧م): وهو آخر ملوك الأندلس، حكم مملكة غرناطة مرتين(١٤٨٢-١٤٨٢/ ١٤٨٥-١٤٩٢م)، لقَّبه الإسبان بالصغير أبو عبديل، بينما سمَّاه أهل غرناطة (الزغابي) أي المشؤوم. في عام ١٤٨٩م استدعاه الملكان الكاثوليكيان لتسليم غرناطة، ولدى رفضهِ أقاما حصاراً على المدينة. فقام عبد الله بالتوقيع عام ١٤٩١م على اتفاقٍ ينص على تسليم غرناطة. حسب الأسطورة والرواية الشعبية، فالمكان الذي ألقى منه نظرته الأخيرة على غرناطة ما زال معروفاً باسم زفرة العربي الأخيرة وبكى، فقالت له أمَّه (عائشة الحرة) ابكِ كالنساء على مُلكٍ لم تُحافظ عليه كالرجال. للمزيد يُنظر: راغب السرجاني، مرجع سابق، ص١٨٩.

(٧) حومد، سعد، **محنة العرب في الأندلس**، (بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م)، ص٨٦.

(٨) وهو أخو مولاي أبو الحسن، كان يُعرف بالزغل، وأطلق عليه الإسبان لقب الباسل. دخل في صراعٍ مع ابن أخيه أبو عبد الله مُحَمَّد الثاني عشر، وكان لهذهِ الصراعات السبب المباشر في إضعاف المملكة. حكم الأندلس ما بين عامي(١٤٨٥-١٤٨٦م). للمزيد يُنظر: محمد عبده حتاملة، مرجع سابق، ص٦٨.

(٩) في عام ١٤٩١م، وقَّع اتفاق بين أبو عبد الله مُحَمَّد الثاني عشر والملك فرديناند، على تسليم مدينة غرناطة للقوات الإسبانية، نصَّت الاتفاقية على اثنتين وستين مادة، منها: تعهَّد جلالتهما وخلفائهما إلى الأبد، بأنْ يُترك الملك المذكور أبو عبد الله والقادة والوزراء والعلماء والفرسان وسائر الشعب تحت حكم شريعتهم، وألَّا يؤمروا بترك شيءٍ من مساجدهم وصوامعهم، وأنْ تُترك لهذهِ المساجد مواردها كما هي، وأنْ يُقضى بينهم وِفْقَ

شريعتهم وعلى يدِ قضاتهم، وأنْ يحتفظوا بتقاليدهم وعوائدهم. وأنْ لا يُرغم أحدٌ من المسلمين أو أعقابهم – الآن أو فيما بعد – على تقلُّد شارةٍ خاصَّةٍ بهم، وأنَّه لا يُسمح لنصراني أنْ يدخل مكانًا لعبادة المسلمين دون ترخيص، ويُعاقب من يفعل ذلك، فضلاً عن تسريح الجيش ومصادرة الأسلحة. للمزيد يُنظر: الربيعي، عبد الله بن عبد الرحمن، **الهوية الإسلامية للحضارة الإسبانية وموقف المؤرخين الإسبان منها**، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، الرياض.

https://bit.ly/2ENULAi

(١٠) كان لثغر مالقة أهمية كبيرة؛ لأنَّه يُعد مركز اتصال فيما بين الأندلس وشمال أفريقيا، ومنه كانت المساعدات تأتي دوماً إلى العرب المسلمين في الأندلس في كلِّ العهود. للمزيد يُنظر: حومد سعد، مرجع سابق، ص٨٧.

(١) المقري، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن مُحَمَّد المقري التلمساني القرشي المالكي الأشعري (ت١٠٤١هـ/ ١٦٣١م)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، (الرباط، ١٩٥٢م)، ج٤، ص٢٠١.

(٢) تشارلس، هنري، **العرب المسلمون في الأندلس بعد سقوط غرناطة**، ترجمة: حسين سعيد الكرمي، (بيروت، ١٩٨٨م)، ص٣٥.

(٣) ضريبة القبالة: هي اتفاق يسمح بموجبِهِ للفلَّاح أنْ يستغلَّ أرضاً للزراعة بعد أنْ يدفع ضريبة، وهذهِ الضريبة تُدفع سنوياً نقداً أو عيناً. للمزيد يُنظر: حومد سعد، مرجع سابق، ص٣٥.

(٤) كارديك، لوي، **الموركسيون الأندلسيون والمسيحيون.. المجابهة الجدلية ١٤٩٢-١٦٤٠م**، ترجمة: عبد الجليل التميمي، (تونس، ١٩٨٣م)، ص٥٢.

(٥) وهو اللقب الذي عرفا بهِ في التاريخ وأصبح متوارثًا لمن بعدهم.

(٦) لوي كارديك، مرجع سابق، ص٧٨.

(٧) كانت إيزابيلا من أشدِّ المتعصِّبين للديانة المسيحية، فقد ساندت مقترح البابا سكستوس الرابع Pope Sixtus IV (١٤١٤-١٤٨٤م) القاضي بإنشاء محاكم التفتيش عام ١٤٨٠م، والتي كان الهدف منها ردع اليهود وتنصيرهم. للمزيد يُنظر: هنري تشارلس، مرجع سابق، ص٦٥.

(٨) راغب السرجاني، مرجع سابق، ص٨٧.

(٩) البشارات: منطقة تقع في جنوب غرناطة.

(٢٠) بشتاوي، عادل سعيد، **الأندلسيون المواركة**، (القاهرة، ٢٠٠١م)، ص٦٥.

(٢١) لم أعثر له على تعريف.

(٢٢) صفاء عبد الله برهان، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٢٣) محمد عبدة حتاملة، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢٤) لوي كارديك، مرجع سابق، ص٦٣.

(٢٥) احمد بن المقري التلمساني، مصدر سابق، ص٢٤٢.

(٢٦) إي غفيريا، خوسي مونيوث José Muñoz Y Gaviria، **تاريخ ثورة الموريسكيون وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر أقاليم المملكة**، ترجمة: عبد العزيز السعود، (طنجة، ٢٠١٠م)، ص٦١.

(٢٧) حول المُراسلات بين المورسكيين والدولة العثمانية، يُنظر: التميمي، عبد الجليل، **الدولة العثمانية وقضية المورسكيين الأندلسيين**، (زغوان، ١٩٨٩م).

(٢٨) مولاي أحمد الكامون، هاشم السقلي، **التأثير**

**المورسكي في المغرب**، (وجدة، ٢٠١٠م)، ص٦٦.

(٢٩) قطب، محمد علي، **مذابح ومحاكم التفتيش في الأندلس**، (القاهرة، ١٩٨٥م)، ص١٥٢.

(٣٠) المرجع نفسه، ص١٦٩.

(٣١) مولاي أحمد الكامون، مرجع سابق، ص٨٦.

(٣٢) خوسي مونيوث، مرجع سابق، ص٤٨.

(٣٣) ج. س. كولان Georges Séraphin Colin، **الأندلس**، ترجمة: إبراهيم خورشيد، (بيروت، ١٩٨٠م)، ص٨٧.

(٣٤) مصطفى، شاكر، **موسوعة دول العالم الإسلامي**، ط١، (بيروت، ١٩٩٣م)، ج٢، ص١٣٠.

(٣٥) المرجع نفسه، ج٢، ص١٣٢.

(٣٦) مولاي أحمد الكامون، هاشم السقلي، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣٧) قام المؤلف برناردويو بيريز بتأليف كتاب (في موت جهة القرآن) سنة ١٥٢٩م، ثمَّ كتاب (إزهاق القرآن) للراهب الفلورنسي ريكولدوري، ثمَّ (نور الإيمان ضدَّ القرآن) للكاتب خوان دي تين. يُنظر: عيسى بن عبد الله، **الأحكام الكبرى**، (المغرب، د.ت.)، ص٣٩٠.

(٣٨) لوي كارديك، مرجع سابق، ص١١٢.

(٣٩) جمال الدين، محمد، **المسلمون المنصِّرون**، (تونس، د.ت.)، ص٥٠.

(٤٠) المرجع نفسه، ص٥٥.

(٤١) بوروبانت، دون باسكوال، **المورسكيون الإسبان ووقائع طردهم**، ترجمة: كنزة الغالي، (بيروت، ٢٠١٢م)، ص٤٥.

(٤٢) انتفاضة البيازين عام ١٤٩٩م، وانتفاضة البُشرات الأولى عام ١٥٠١م.

(٤٣) للمزيد يُنظر:

M. Dierickx, "*La Politique Religieuse de Philippe II dans les anciens Pays-Bas*", Hispania, XVI, (1956).

(٤٤) انخيل، ميغيل، **المورسكيون في الفكر التاريخي**، ترجمة: وسام محمد جزر، (القاهرة، ٢٠٠٥م)، ص١٦٩.

(٤٥) جمال الدين، محمد، مرجع سابق، ص٥١.

(٤٦) برهان، صفاء عبد الله، مرجع سابق، ص٧٣.

(٤٧) انخيل، ميغيل، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٤٨) مونيوث، خوسي، مرجع سابق، ص١٠٣.

# The Identity of Andalusian Muslims in the face of the Spanish Persecution 1492-1609

**Dr. Dhamia' Abd al-Razzaq Khudhair**
Mustansiriyah University

**Abstract:**

The fifteenth century has witnessed great political developments, the most important of which was the fall of Granada (1492), which ended the Islamic rule in Andalusia and the loss of the Islamic identity of that land. Therefore, the paper tackles "The Islamic identity of the Andalusians in the face of the Spanish persecution 1492-1609".

After the fall of Granada, Muslims suffered various forms of persecution and discrimination, especially after their refusing the compulsory conversion to Catholicism by the Spanish Crown through the Inquisition, whose main function was to prosecute and punish whom they called «heretics», that is, non-Catholics. Many decisions of torture and burning were issued against the Andalusian Muslims. The Spanish crown was not satisfied with physical persecution but prevented the use of the Arabic language and any aspect of the Arab-Islamic culture as well.

In four parts, the paper discusses the Spain›s takeover of Andalusia (1492), the obliteration the Islamic civilization in Granada, the first Muslim uprising of Albujarras against the Spanish persecution (1501), the causes of the Muslim migration to North Africa, and the second Muslim uprising of Albujarras (1568), and the expulsion decree of all Muslim (1609), whose expulsion has very serious dimensions on the Spanish economy. The paper concludes that the loss of Granada was not easy matter for the Islamic world, as it was considered an Islamic capital in the Iberian peninsula, and its loss means a loss of the Islamic identity in Andalusia, where the Islamic presence represented the Arab Islamic state›s strength, which was able to establish a kingdom outside the Arab countries borders.